

لانه لم يستعمل احد
هو خسر يوضع في استس السنان الحبل الاتقاد والكلام في غير البواب اما
هو ولا قطع مطلقا ومثله الجاورون فيه لانه ما فيه غير محرم عليهم
وسنعه الخوذة لستر المسير وسبب اذ الامام ان كان محرمين بخلاف
المسيرة والركبة وكرمي الوعظ فلا قطع ولو كان السارق غير خطيب وموعد
وراعظ وكذا يفرق المير المسئلة وان لم يفرق لطائفة الخوذة لالار
بطائفة معينة والاول هو مفرز ومثله غير من احوال بيت المال
ويشترط الضمان الي بان يقول لالامام الفوق عليك وارجح اذا اذرت
وقوله كما يفتق على المضطر الخ اي كما يفتق الضميمة على المضطر فيشترط
الرجوع عليه اذا اذرت وهذا اذا كان غنيا لكن في الدعايب مثلا والافاد
رجوع عليه في محل الاحتياج للشرط اذا كان يفتق معة المعاقرة والافاد
ويكون فيضا حكما والافرق بين الضميمة والامام في هذا التفصيل
فان لم يكن له في بيت المال حق الخوذة الا في حرفة الامانة كان متعلقا
بمال المصالح فالعنى والفتير له فيمحق فله يوقضه هاتمي غير جرمه
وان اخرج له الذي تذكره التبر وان كان متعلقا بماله الصدقة فان
كان المراد به العنى فقد اخرج به قبل ذلك فتعيس عدم ذكره ولا يصح
ان يراد به الذي لان التبر اخرج ايضا موقوف على القرعة اي على كل
من يترافيه بموقوفه الخوذة الي سوا كان مضمنا او غيره فيذ لزم صحت
يكون من عطف العام على الخاص وان نظرتا لكون الموقوف عليه فيما تقدم
عاهوا وهما خاصا كان من عطف العايرين شرع لو اخرج السرور وعمل
داية او في تمام اخرج هابت وقت اخرج قطع شرع قال الزوج ان كان
ع عمل محتمل به فهو محرم على الزوج وكذا ان كان في محل مشترك بينهما
لكن في صدوق مثلا ومفتاحه فانه كسرت الصدوق واخذت
ما فيه فقطع لان المتاع في الصدوق محرز وان احدث الصدوق مما
فيه فلا قطع لان المكان الذي فيه الصدوق ليس محرم عليها وكذا يقال في

متاع الزوجة بالنسبة للزوج وتقطع يده الخ لانه من شروط
السرقة ومن بيان النسبة المستقطقة للقطع شرع فيكلمه على كيفية القطع
في السرقة وتقطع اي بعد طلب المالك للمالك والا فلا قطع في
الحال لاحتماله ان يعترف عن المال فيسقط القطع او يفر المالك بان المالك
للسارق فيسقط ايضا وان كذبه السارق قاله الخليل في قوله
تقطع يده وقوله والقرابة الشاذة الخ ليليل لقوله العمى واعلم ان اليد
العمى ان كانت موجودة صحيحة فالأقرن وان كانت مفقودة فان كان
قبلا السرقة انتقل للرجل اليسرى واما فقد بعد احتياقي قطعها
في السرقة سواء كان الفتر بجمانية او فتر سبقت القطع ولا يستعمل الي
لغنها وكذا اذا كانت مثلا وخفيف شرف الدم فان كان ذلك قبلا السرقة
انتقل لما بعدها وان كان بعد احتياقي قطعها في السرقة سبقت القطع
وهذا اذا كانت العمى واحدة فان تعددت وامني قطع كل واحدة على
حدها قطع في السرقة الاولي الاصلية ان عرفت او واحدة ان لم تعرف
الاصلية ثم الثانية في السرقة الثانية وهكذا سواء كانت كلتا
اصولا او زوايدا ومثبه فان لم يمكن قطع واحدة وحدها قطع
الجميع وهكذا يقال في بقية الاضطرار مما يلي الاتهام اي اصل
الاتهام فاصل الاتهام فاصل بين اللوع والالتزام عند اتهام الرجل
الذوا والعددية منه متصل باهتام الرجل وليس بينهما فاصل من
العظم الذي الخوذة الاولي حرق من وزيادة لحم بالمعطف ويقول في
الخوذة يكون يد كرمي يجله ويخل المعز لا يعلم ما لحم العظم الذي عند
اتهام يديه ولحم العظم الذي الخوذة كانه يخذل في عند قوله ما استمر
ويخذل يقطع لحم من الخوذة على لفظ عظم ويكون يد كرمي يجله ويخل
العمى فامير ستم اعظم الركوب عند اتهام يديه من لحم العظم الذي الخوذة
فان سرق ثانيا الخوذة فتقدم الرجل اليسرى او اليمين فتقدم فان
سرق ثالثا الخوذة فتقطع اليد اليسرى ثانيا او اليمين فتقدم فان